تأثير فجوة النوع الاجتماعي في النمو الاقتصادي في مصر

د. أميرة محمد عمارة *

مُستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرّف على كيفية تأثير فجوة النوع الاجتماعي في مجاليّ التعليم والتشغيل في النمو الاقتصادي في مصر مُحاولةً شرح مفهوم فجوة النوع الاجتماعي وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في الأدبيات السابقة ثم اختبار تأثير الفجوة في النمو الاقتصادي من خلال نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) Autoregressive Distributed Lag بالتطبيق على مصر فى الفترة من 1990 إلى 2014. وقد أوضحت نتائج التقدير أنه لا يوجد تأثير معنوي لفجوة النوع الاجتماعي في مصر في الأجل القصير، إلا أنها أظهرت في الأجل الطويل أن تقليص فجوة النوع الاجتماعي في التعليم يؤثر معنوياً وإيجابياً في النمو الاقتصادي في مصر، أما تقليص الفجوة في مجال التشغيل فكان تأثيره غير معنوي في النمو، كما أن إشارة المُعامل الخاص به كانت سالبة بما يوحي بأن تقليص فجوة النوع في التشغيل، على غير المتوقع، لا يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي.

كلمات مفتاحية : فجوة النوع الاجتماعي، النمو الاقتصادي.

مقدمـــة :

- **أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.**
amiraemara2000@yahoo.com

يُعد عدم المساواة بين الجنسين سمة سائدة في العديد من البلدان النامية. فالفجوة بين الذكور والإناث من حيث النواتج والفرص حاضرة في عدة أبعاد كالتعليم أو العوائد أو المهن أو إمكانية الحصول على عمل رسمي أو شغل المناصب الإدارية أو الحصول على المدخلات المنتِجة أو التمثيل السياسي أو حتى القوة التفاوضية داخل الأسرة[1].

وفي الوقت نفسه تعد المساواة بين الجنسين أكبر كثيراً من مجرد حق من حقوق الإنسان، حيث أنها ضرورة من ضرورات أي عالم يتطلع إلى السلام والازدهار والاستدامة، وذلك يتجسد في سياق عمل الأمم المتحدة من خلال الأهداف الإنمائية للألفية[2] حيث تعد أربعة من أهداف الألفية (الثمانية) الموضوعة للحد من الفقر مرتبطة بشكل مباشر بالنساء[3]، وكذلك أهداف التنمية المستدامة التى يتمثل الهدف الخامس منها في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات[4]. إلا أنه في الوقت الذي يحقق فيه العالم تقدماً نحو المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في إطار تلك الأهداف، لا تزال النساء والفتيات يعانين من التمييز والعنف في جميع أنحاء العالم[5].

وفضلاً عن كون المساواة بين الجنسين تمثل "مصلحة حقيقية في حد ذاتها"، فإن العلاقة تبدو موجبة بين المساواة بين الجنسين من جهة وبين التنمية الاقتصادية من جهة أخرى. فقد أظهر العديد من الدراسات التطبيقية ومن بينها Appiah & McMahon (2002), Klasen (2002), Klasen & Lamanna (2003) أن عدم المساواة بين الجنسين في التعليم يقلل من النمو الاقتصادي. ووفقاً لـ Morrison et al. (2007) يمكن لعدم المساواة بين الجنسين في التعليم والصحة عرقلة تكوين رأس المال البشري ومن ثم عرقلة تحقيق النمو الاقتصادي[6].

ووفقاً لاستعراض أُجري مؤخراً لعدد من الدراسات التطبيقية في العلاقات بين المساواة بين الجنسين والنمو الاقتصادي، تبيّن أن المساواة بين الجنسين في التعليم والتشغيل تسهم في النمو الاقتصادي. ويبدو أن هذا التأثير يعمل من خلال مزيج من أثر المساواة بين الجنسين على إنتاجية العمل عموماً في الاقتصاد وأثرها على صحة الأطفال ورفاهتهم داخل الأسرة ومن ثم على إنتاجية ورفاهة الجيل القادم من العمال[7].

وعلى الرغم من أن المساواة بين الجنسين قد حظيت بقدر كبير من الاهتمام من صناع السياسات وكذلك من الباحثين، فلا تزال هناك فجوة كبيرة بين الرجال والنساء في سوق العمل، وخاصة في المجتمعات العربية. فوفقا لقاعدة بيانات مؤشرات التنمية للبنك الدولي[8]، بلغت مساهمة المرأة في إجمالي قوة العمل[9] في العالم 39٪ في عام 2016، في حين لم يبلغ معدل المشاركة في قوة العمل للإناث في العالم العربي سوى 22٪ تقريباً[10]. ويمكن لفجوة النوع الاجتماعي Gender Gap الكبيرة في سوق العمل أن تؤدي إلى زيادة عدم المساواة بين الجنسين في القوى والقرارات الاقتصادية داخل المجتمعات والأسر[11]. كما يخلص تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 إلى أن ضعف تمكين المرأة يشكل أحد العوامل التي أعاقت بقوة التنمية البشرية في المنطقة على مدى العقود الثلاثة الماضية.

وبناء على ما سبق، يوجد في الوقت الراهن فهم مشترك داخل الأوساط المعنية بالتنمية بأن السياسات والإجراءات الإنمائية التي لا تأخذ في اعتبارها المساواة بين الجنسين ولا تعالج التفاوتات بين الذكور والإناث ستكون محدودة الفعالية وباهظة التكلفة[12].

مشكلة الدراسة:

حققت مصر نجاحاً كبيراً في ضمان التعليم للأطفال، كما أنه لا توجد فروق في معدلات الالتحاق بالمدرسة بين الفتيان والفتيات، إلا أن عدم المساواة بين الجنسين لا يزال يمثل مشكلة كبيرة في مصر[13]، حيث احتلت مصر في عام 2016 المرتبة 132 من بين 144 دولة في مؤشر فجوة النوع الاجتماعي Gender Gap Index الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي. كما يمثل نصيب المشتغلين من الإناث 20٪ (في متوسط فترة الدراسة)، وقد يعكس هذا الانخفاض في نصيب الإناث من إجمالى التشغيل بالمقارنة بالذكور (80٪ في المتوسط) انخفاض مساهمتهن في قوة العمل التي لم تتعد 23,6 ٪، أي حوالي ربع قوة العمل.

وقد تضمنت بالفعل استراتيجية التنمية المستدامة 2030 لمصر، ضمن أهداف العدالة الاجتماعية، أهدافاً مثل أن تكون مصر من أفضل 20 دولة في معدل تحسّن

المساواة بين الجنسين خلال الفترة 2015–2030، وزيادة نسبة النساء اللاتي لديهن عمل دائم في قطاع العمل الرسمي بنحو 30٪[14].

ويتضح من ذلك أن تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هما من بين أهم الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها وبخاصة بعد إقرار دستور 2014 الذي تتناول المادة الحادية عشرة منه تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتخاذ كافة التدابير التي تكفل ضمان تمثيل المرأة تمثيلاً مناسباً في المجالس النيابية، وحقها في تولي الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة والتعيين في الجهات والهيئات القضائية، دون تمييز ضدها. كما ألزم الدستور الدولة بحماية المرأة من كل أشكال العنف، وتمكينها من التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل، وبتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المعيلة والنساء الأشد احتياجاً. وتتوافق كافة هذه الأهداف مع ما ورد في مقترح الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة (SDGs)[15].

وفي الطريق إلى تحقيق المساوة بين الذكور والإناث أو تقليص فجوة النوع الاجتماعي يمكن طرح السؤال التالي: ما هو تأثير تقليص فجوة النوع الاجتماعي في مجاليّ التعليم والتشغيل في معدل النمو الاقتصادي في مصر؟

فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة باختبار الفرضية التالية: "يؤدي تقليص فجوة النوع الاجتماعي في مجاليّ التعليم والتشغيل إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في مصر".

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرّف على مفهوم فجوة النوع الاجتماعي وشكل هذه الفجوة في مصر، وتحليل العلاقة بينها وبين النمو الاقتصادي كما تم تناولها في الأدبيات السابقة، ثم قياس أثر تقليص هذه الفجوة في مجاليّ التعليم والتشغيل في النمو الاقتصادي في مصر.

منهجية الدراسة:

تستخدم الدراسة الأسلوب الوصفي في مسح الأدبيات السابقة وتحليل العلاقة بين فجوة النوع الاجتماعي والنمو الاقتصادي، فضلاً عن الاستعانة بالأسلوب القياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) Autoregressive Distributed Lag، بالتطبيق على مصر فى الفترة من 1990 إلى 2014 (آخر بيانات متاحة لبعض المتغيرات المستخدمة)، للتعرّف على العلاقة بين فجوة النوع الاجتماعي والنمو الاقتصادي في كل من الأجلين القصير والطويل.

أهمية الدراسة:

على الرغم من إجراء العديد من الدراسات لبحث آثار فجوة النوع الاجتماعي في النمو الاقتصادي، فإن النتائج لا تزال غير حاسمة. وعليه تحتاج هذه المسألة إلى المزيد من البحث[16]. وقد ركزت معظم الدراسات بشكل أكبر على تأثير فجوة النوع الاجتماعي في مجال التعليم، إلا أن هذه الدراسة تأخذ في الاعتبار أيضاً بُعد التشغيل الذي تم تناوله بشكل أقل في الأدبيات السابقة. وتركز هذه الدراسة على تحليل تأثير فجوة النوع في النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل. وهي بذلك تضيف إلى الدراسات السابقة التي أجريت عن مصر، والتي ركَّز العديد منها على تحليل وضع المرأة في سوق العمل وأسباب وجود الفجوة بين الذكور والإناث سواء من حيث المشاركة في قوة العمل أو من حيث الأجور أو غيرها بقدر أكبر من تركيزها على الآثار الاقتصادية لفجوة النوع الاجتماعي.

وتتناول الدراسة فيما يلي مفهوم فجوة النوع الاجتماعي، يليه مسح للأدبيات السابقة، ثم التعرّف على فجوة النوع الاجتماعي في مصر، ثم النموذج القياسي ومتغيراته ونتائج التقدير وتُختتم بالخلاصة والتوصيات.

أولاً: مفهوم فجوة النوع الاجتماعي ومؤشراتها:

يشير مصطلح النوع الاجتماعي **Gender** إلى السمات الاجتماعية والسلوكية والثقافية، والتوقعات، والمعايير المرتبطة بكون الشخص امرأة أو رجلاً. وتشير المساواة بين الجنسين **Gender Equality** إلى كيفية تحديد تلك السمات لشكل العلاقات بين النساء والرجال وما يترتب على ذلك من فروق في السلطة بينهما.

ويركز تقرير التنمية العالمية لعام 2012 على ثلاثة أبعاد أساسية للمساواة بين الجنسين وهي: تراكم الهبات (التعليم، الصحة، الأصول المادية)؛ واستخدام هذه الهبات في الاستفادة من الفرص الاقتصادية وتوليد الدخل؛ واستغلال تلك الهبات للقيام بأنشطة تؤثر في رفاهة الفرد والأسرة. وهذه هي جوانب المساواة التي تنعكس فيها محدودية الاختيارات على انخفاض مستوى الرفاهة المتحقق، وهي أبعاد مهمة كل في حد ذاته، ولكنها أيضا مترابطة بشكل وثيق[17].

كما يصدر التقرير الانمائي للأمم المتحدة دليل الفوارق بين الجنسين The Gender Inequality Index (GII). وهو دليل اختباري مركب لقياس الفوارق بين الرجل والمرأة في الإنجازات المحققة في أبعاد الصحة الإنجابية، والتمكين، وسوق العمل. وقد صمم هذا الدليل ليقدم أساساً تجريبياً يستفاد منه في أعمال تحليل السياسة العامة والدعوة إلى المساواة. وارتفاع قيمة الدليل تعني ارتفاع الفوارق بين المرأة والرجل[18].

بالإضافة إلى ذلك، ومنذ عام 2006، يعتمد تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي، كإطار للتعبير عن حجم التفاوت القائم على النوع الاجتماعي ولتتبع مسار هذا التفاوت عبر الزمن، على مؤشر النوع الاجتماعي العالمي The Global Gender Gap Indexالذي يتكوّن من أربعة مؤشرات فرعية هي: المشاركة والفرص الاقتصادية Economic Participation and Opportunity، التحصيل العلمي Educational Attainment، الصحة وفرص البقاء على قيد الحياة Health and Survival، التمكين السياسي Political Empowerment [19] .

ويتضح من ذلك تعدد الأبعاد التي يمكن من خلالها دراسة فجوة النوع الاجتماعي أو عدم المساواة بين الجنسين. وستركز هذه الدراسة على بعدين أساسيين وهما الفجوة في التعليم، التي تناولتها كثير من الدراسات السابقة، بالإضافة إلى الفجوة في التشغيل.

ثانياً: الأدبيات السابقة:

سيتم التركيز على الدراسات التي تناولت العلاقة بين عدم المساواة في مجالي التعليم والتشغيل والنمو الاقتصادي حيث ستحاول هذه الدراسة تقدير أثرهما في النمو الاقتصادي في مصر.

إن من الصعب تحديد العلاقة بين فجوة النوع الاجتماعي (عدم المساواة بين الذكور والإناث) والنمو بشكل حاسم، فنجد أن هناك تياراً في الأدبيات يصف العلاقة بينهما على أنها علاقة سالبة وتياراً آخر يوضح أنها علاقة موجبة[20].

وتعددت الدراسات التي تناولت تأثير عدم المساواة بين الذكور والإناث في النمو الاقتصادي، حيث تناول بعضها عدم المساواة في التعليم، والبعض الآخر في فرص العمل (التشغيل)، في حين استخدمت دراسات أخرى عدة أبعاد لعدم المساواة أو مؤشرات مركبة. وتراوحت هذه الأدبيات بين مساهمات نظرية وأخرى تطبيقية. فقد وجد عدد من الدراسات النظرية مثل Oded Galor & David N. Weil (1996) و Nils-Petter Lagerlof (2003) علاقة سالبة بين عدم المساواة بين الذكور والإناث وبين النمو الاقتصادي[21].

وبالتوازي مع هذه الدراسات النظرية، حاولت دراسات تطبيقية تناول العلاقة بين عدم المساواة بين الذكور والإناث والنمو الاقتصادي. واستخدم بعض هذه الدراسات مقاييس مختلفة لفجوة النوع الاجتماعي مثل دراسة Dollar & Gatti (1999) التي تناولت الفجوة في التعليم والصحة وتوقع الحياة، وفي المساواة من الناحية القانونية والاقتصادية، وكذلك درجة تمكين المرأة. وتوصلت تلك الدراسة إلى أن تعليم المرأة في المرحلة الثانوية له تأثير موجب في النمو بينما يؤثر تعليم الذكور تأثيراً سالباً وغير معنوي، وذلك في عينة من 100 دولة في الفترة 1975-1990[22].

كما توصلت أيضا دراسة Pervaiz et al. (2011) إلى أن عدم المساواة بين الذكور والإناث (معبراً عنها بمؤشر مركب) لها تأثير سالب ومعنوي على النمو الاقتصادي في باكستان في الفترة 1972- 2009، وذلك باستخدام اختبار Johansen للتكامل المشترك وآلية تصحيح الخطأ Vector Error Correction Mechanism (VECM)[23].

وأثبتت دراسة Klasen & Lamanna (2009)، في الفترة 1960–2000، كذلك أن فجوة النوع في التعليم والتشغيل تؤدي إلى تخفيض النمو الاقتصادي بشكل كبير، وأن الفجوة في التشغيل تؤثر بشكل متزايد في الاختلاف في معدلات النمو الاقتصادي بين الأقاليم المختلفة، حيث تعاني دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول جنوب آسيا من نمو تشغيل المرأة بمعدلات أقل من شرق آسيا. كما أثبتت أن فجوة النوع في التعليم في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول جنوب آسيا ما زالت ذات تأثير سالب في النمو ولكن بشكل متناقص، حيث انخفضت هذه الفجوة بشدة خلال العقدين الماضيين[24].

أما بالنسبة للأدبيات التطبيقية التي ركزت على عدم المساواة بين الذكور والإناث في التعليم فقط، فيلاحظ أن بعض الدراسات السابقة مثل Barro and Lee (1994) و Barro and Sala-i-Martin (1995) توصلت إلى أن عدم المساواة بين الذكور والإناث في التعليم قد تزيد بالفعل من النمو الاقتصادي[25].

ومن ضمن تلك الدراسات، الدراسة الرائدة لـ Barro and Lee (1994) وما تبعها من دراسات أخرى Barro and Lee (1996) و Barro and Sala-i-Martin (2003) التي وجدت أن بإضافة متغيرات التعليم الإبتدائي والثانوي للذكور والإناث إلى التحليل يكون معامل تعليم الإناث سالباً أي أنه يؤثر عكسياً في النمو. وتفسّر تلك الدراسات هذه الإشارة السالبة على أنها انعكاس للفجوة الكبيرة في التعليم بين الجنسين، التي تمثل بالتالي مؤشراً تقريبياً للتخلف[26].

وبعيداً عن العمل الأصلي لـ Barro وزملائه تجد أدبيات قليلة بعض الجوانب الإيجابية في وجود فجوة كبيرة للنوع الاجتماعي. فقد أشارت Seguino (2000) إلى أن تقليص فجوة التعليم مصحوباً بثبات فجوة النوع الاجتماعي في الأجور يترتب عليه توافر عمالة رخيصة ومؤهلة من النساء قد يحسّن من النمو الاقتصادي. وتجد Seguino (2000) أن هذه الظروف تساعد في تفسير أداء النمو في عينة من الدول المتوسطة الدخل المتبعة لسياسة التوجه نحو التصدير، وهي غالباً دول آسيوية شبه صناعية. ولكن يتعين مراعاة أن ذلك التأثير لا يمكن أن يستمر طويلاً بما أن زيادة الطلب على العمالة من النساء ستؤدي في نهاية المطاف إلى الضغط من أجل رفع أجورهن[27].

أما الدراسات الأحدث[28] فقد أوضحت عكس تلك النتائج. حيث أثبتت أن عدم المساواة بين الذكور والإناث في التعليم يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي. ولم تختلف هذه الدراسات الحديثة عن سابقتها في النتائج فقط، بل قامت أيضاً بتفسير أسباب هذا الاختلاف في النتائج ومنها توخي الحذر في استخدام طرق القياس. ويتسق ما توصلت إليه هذه الدراسات على المستوى الكلي مع نتائج الدراسات على المستوى الجزئي التي أوضحت أن العائد الحدي من تعليم الفتيات يرتفع، بل ويزداد ارتفاعاً عندما نأخذ في الاعتبار تأثير تعليم الإناث في الخصوبة وفي تعليم الأجيال القادمة[29].

ونذكر من الدراسات التي أثبتت هذا الاتجاه للعلاقة أيضاً على سبيل المثال دراسة Hill & King (1993) التي وجدت أن انخفاض معدلات التحاق الإناث بالنسبة للذكور في المراحل الابتدائية والثانوية يكون مصحوباً بانخفاض مستوى الناتج القومي الإجمالي، وذلك باستخدام الانحدار لـ 152 دولة في الفترة 1960–1985[30].

بالإضافة إلى دراسة Yumusak et al. (2013) التي توصلت إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين عدم المساواة بين الذكور والإناث في التعليم والنمو الاقتصادي في تركيا في الفترة 1968–2005 مستخدمة تحليل التكامل المشترك[31].

ولا يزال هناك جدل دائر بشأن أسباب الآثار السلبية لعدم المساواة بين الذكور والإناث في النمو الاقتصادي (التنمية الاقتصادية). فهناك قنوات مختلفة يمكن من خلالها أن يؤدي عدم المساواة بين الذكور والإناث في التعليم والتشغيل إلى آثار سلبية في التنمية الاقتصادية.

ومن بين الصعوبات الواضحة المرتبطة بالعمليات التطبيقية القائمة التي تحاول تقدير أثر الفجوات المختلفة للنوع الاجتماعي في النمو الاقتصادي أنه يصعب في كثير من الأحيان تحديد القناة الدقيقة التي يحدث من خلالها الأثر[32]. ونذكر من هذه القنوات على سبيل المثال:

(1) الهبة الديموجرافية Demographic Gift:

يؤكد Bloom & Williamson (1998) على وجود قناة مباشرة واحدة على وجه التحديد يمكن من خلالها أن يؤثر عدم المساواة بين الذكور والإناث في النمو

الاقتصادي وهي ما يسمى "الهبة الديموجرافية". وتؤدي حالات التراجع في الفجوة التعليمية بين الذكور والإناث، التي تحفّز معدلاً أقل للخصوبة، إلى انخفاض في عدد الأطفال وزيادة في عدد العاملين من العمال الشباب (بسبب ارتفاع الخصوبة في السابق)، وبذلك تحصل الدول على هبة ديموجرافية تتمثل في انخفاض عبء الإعالة[33]. مما يسمح بزيادة المدخرات، وبنسبة أعلى من العمال إلى السكان، وبطلب أعلى على الاستثمار، ومن ثم زيادة في النمو الاقتصادي. ومن المهم ملاحظة أن هذا التأثير يكون مؤقتاً في أحسن الأحوال حيث يتلاشى في نهاية المطاف عندما يكبر العمال الشباب ويزداد عبء الإعالة [34].

(2) الآثار الخارجية لتعليم النساء والرجال:

يشير عدد كبير من الأدبيات التطبيقية إلى أن زيادة التعليم المدرسي للأم سيكون له تأثير مفيد في صحة الطفل وتعليمه المدرسي وإنتاجيته عندما يكبر، ومن ثم في رأس المال البشري، أكبر من تأثير زيادة التعليم المدرسي للأب بنفس القدر. علماً بأن الأب قد يقضي أيضاً وقتاً أقل مما تقضيه هي في رعاية الطفل. وعليه، فإذا كان التعليم المدرسي للأم يعطي نتائج أفضل للطفل من التعليم المدرسي للأب، فإن ذلك يدل على وجود أثر خارجي اجتماعي أفضل مرتبط بالإستثمارات العامة في التعليم المدرسي للإناث[35].

وقد تناول Klasen (1999) نفس الفكرة تقريباً فيما أطلق عليه "أثر البيئة"، حيث يميل تعليم الإناث إلى تحسين تعليم الأطفال كماً وكيفاً من خلال الدعم والبيئة العامة التي يمكن أن توفرها الأم المتعلمة لأطفالها. ونظراً لكون تعليم الإناث أقل فعلياً عند كل مستوى من مستويات تعليم الذكور، فإن عدم المساواة بين الذكور والإناث في التعليم يؤثر سلباً على نوعية تعليم السكان بوجه عام وبالتالي على إنتاجية قوة العمل ومن ثم النمو الاقتصادي[36].

وفيما يتعلق بالفجوات بين الذكور والإناث في التشغيل، تفيد الأدبيات بأنها تشوِّه الاقتصاد مثلما تفعل الفجوات بين الذكور والإناث في التعليم. ومثل هذه التشوهات لن تؤثر فقط في العاملين لدى الغير بل أيضاً في العمل الحر وذلك في القطاعات الزراعية أو

غير الزراعية، حيث يتسبب عدم المساواة بين الذكور والإناث في إمكانية الحصول على المدخلات والتكنولوجيات والموارد الأساسية في تخفيض متوسط إنتاجية المشروعات وبالتالي انخفاض النمو الاقتصادي[37].

وعلى غرار الدراسات التي تناولت العلاقة بين فجوة النوع الاجتماعي في التعليم والنمو الاقتصادي، تناولت دراسات أخرى دور فجوة النوع الاجتماعي في مجال التشغيل في التأثير في النمو الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، توصلت دراسة Klasen & Lamanna (2009) إلى أن وجود فجوة للنوع الاجتماعي في التعليم وفي التشغيل (معبراً عنها بالفجوة في المساهمة في قوة العمل) يؤدي إلى تخفيض النمو الاقتصادي بشكل كبير وذلك في الفترة 1960–2000 بمناطق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وجنوب آسيا، وشرق آسيا[38].

كما خلصت دراسة Esteve-Volart (2004) إلى أن وجود فجوات النوع الاجتماعي في التشغيل وفي المناصب الإدارية له تأثير سلبي ومعنوي إحصائياً على النمو الاقتصادي في الولايات الهندية، وذلك باستخدام بيانات بانل ومتغيرات مساعدة[39].

ومن جهة أخرى، توصلت بعض الدراسات مثل Seguino (2000a, 2000b) إلى أن وجود انخفاض في فجوة النوع في التعليم والتشغيل وفي نفس الوقت زيادة فجوة النوع في الأجور (وما ترتب عليها من انخفاض أجور النساء باعتباره ميزة تنافسية) كان عاملاً مساهماً في النمو الاقتصادي في الدول ذات الدخل المتوسط التي اتبعت استراتيجية التوجه نحو التصدير. كما دعّمت هذه النتائج دراسة Busse & Spielmann (2006) التي وجدت أيضاً أن انخفاضاً في فجوة النوع في التعليم والتشغيل وفي نفس الوقت زيادة فجوة النوع في الأجور قد ساعدا على تشجيع الصادرات في 23 دولة نامية[40] .

وكما يؤدي عدم المساواة بين الذكور والإناث في التعليم إلى انخفاض النمو الاقتصادي من خلال قنوات معينة، يؤثر عدم المساواة بين الذكور والإناث في التشغيل في النمو أيضاً من خلال قنوات معينة. حيث تلعب العوامل الديموجرافية (الهبة الديموجرافية) مثلاً نفس الدور، لأن عدم المساواة بين الذكور والإناث في التشغيل سيكون مصحوباً

أيضاً بارتفاع مستويات الخصوبة ومن ثم يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي[41]. ويمكن أن يؤثر عدم المساواة بين الذكور والإناث في التشغيل في النمو من خلال قنوات مثل:

(1) إنتاجية العمل للمرأة:

هناك عدد قليل جداً من الدراسات النظرية التي تناولت إنتاجية العمل بالنسبة للمرأة، أي الدراسات المتعلّقة بالآثار السلبية للتمييز بين الجنسين في سوق العمل وفي التعليم على الإنتاجية الكلية الحالية. وبداهةً، نظراً لأن قدرات الأفراد موزعة بينهم بشكل عشوائي، فإنه من المتوقع أن يتسبب التمييز بين الجنسين في سوق العمل في تشويه تخصيص الموارد المنتِجة والتأثير سلباً على الإنتاجية الكلية. إلا أن دراسة Esteve-Volart (2009) قامت بتطوير نموذج نظريّ افترضت فيه أن الأفراد يولدون بهبات معينة ممثلة في مواهب تنظيمية أو إدارية مختلفة. وفي هذا السياق، فإن التمييز بين الجنسين في سوق العمل يؤدي إلى قدر أقل من تراكم رأس المال البشري لدى الإناث، كما يؤدي إلى درجة أقل في متوسط الموهبة الإدارية، مما يفسِّر انخفاض الابتكار وتبني التكنولوجيا في الاقتصاد، فضلاً عن انخفاض متوسط الإنتاجية، وكلها عوامل تقلل النمو الاقتصادي. كما توصلت دراسة Esteve-Volart (2009) أيضا باستخدام بيانات بانل في الولايات الهندية إلى أن زيادة نسبة المديرين النساء إلى الرجال وكذلك زيادة نسبة العمال النساء إلى الرجال تؤديان إلى زيادة الناتج لكل فرد في القطاع غير الزراعي[42].

(2) القوة التفاوضية:

هناك عدد كبير من الأدبيات يوضح أن تشغيل المرأة وما تحصل عليه من دخل يزيدان من قوتها التفاوضية في المنزل. وهذا القدر الأكبر من القوة التفاوضية لا يشكل فائدة للمرأة المعنية فحسب، بل يمكن أيضاً أن يؤدي إلى مجموعة متنوعة من الآثار التي تعزز النمو. ويمكن أن تشمل تلك الآثار زيادة المدخرات، حيث يختلف سلوك الإدخار لدى المرأة عنه لدى الرجل، كما أن الاستثمارات التي تقوم بها المرأة أكثر إنتاجية، فضلاً عن

زيادتها الاستثمار في صحة أطفالها وتعليمهم مما يؤدي إلى تعزيز رأس المال البشري في الجيل القادم وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي[43].

(3) الحوكمة:

هناك عدد متزايد من الأدبيات، يشير إلى أن المرأة العاملة، في المتوسط، تبدو وأنها أقل ميلاً للفساد ومحاباة الأقارب من العاملين من الرجال. وإذا ثبت أن هذه النتائج سليمة، فإن زيادة معدلات توظيف المرأة ووصولها إلى مواقع متخذي القرار قد تؤدي إلى زيادة الحوكمة في قطاع الأعمال والقطاع الحكومي ومن ثم تكون مفيدة للأداء الاقتصادي[44].

وتجدر الإشارة إلى أنه من الصعب أن نفصل نظرياً بين آثار فجوات النوع في التعليم عن نظيرتها في التشغيل وفي الأجور. وفي واقع الأمر، كما يتضح من الدراسات، فإن فجوات النوع في أحد الأبعاد تميل إلى أن تسفر عن فجوات في النوع في أبعاد أخرى، حيث تتحرك السببية في كلا الاتجاهين. وعلى سبيل المثال، فإن فجوات النوع في التعليم قد تؤدي تلقائياً إلى حدوث فجوات النوع في التشغيل، ولا سيما في القطاع الرسمي، حيث سيفضل أرباب العمل العمال المتعلمين، ومن ثم فلن ينظروا إلى الطلبات المقدمة من النساء غير المتعلمات. وفي المقابل، إذا كانت هناك حواجز ضخمة أمام تشغيل الإناث أو فجوات نوع في الأجور، فإن الوالدين الراشدين والفتيات ربما يقررون أن تعليم الفتيات ليس مربحاً بالقدر الكافي، مما قد يؤدي إلى انخفاض الطلب على تعليم الإناث وما ينتج عن ذلك من فجوات للنوع في التعليم[45].

وفي المجمل، هناك دعم نظري كبير لفكرة أن فجوات النوع الاجتماعي في التعليم والتشغيل يرجح أنها تقلل من الأداء الاقتصادي. وتشير النتائج التطبيقية أيضاً إلى وجود آثار سلبية لفجوات النوع في التعليم، ولكن لا يوجد سوى قدر ضئيل من الأدلة الموثوقة بشأن فجوات النوع في التشغيل[46].

ثالثاً: فجوة النوع الاجتماعي في مصر:

قبل التعرّف على ما إذا كانت فجوة النوع الاجتماعي تمثل أحد العوائق أمام دفع النمو الاقتصادي في مصر، في الجزء التالي، يحاول هذا الجزء من الدراسة التعرّض

لأوضاع فجوة النوع. فقد احتلت مصر عام 2016 المرتبة 132 من بين 144 دولة في مؤشر فجوة النوع الاجتماعي Gender Gap Index الذي يعده المنتدى الاقتصادي العالمي في تقريره The Global Gender Gap Report الذي يصدره منذ عام 2006 (حيث الرتبة الأقل تدل على أداء أفضل). ويتضح من ذلك أن مصر ما زالت تحتل مركزاً متواضعاً بالنسبة لتقليص الفجوة بين الذكور والإناث[47].

وباستعراض نصيب الذكور والإناث في مجالي التعليم والتشغيل، حيث يتم التركيز في هذه الدراسة على الفجوة بينهما في هذين المجالين، يُلاحَظ ما يلي:

بالنسبة للتعليم، يوضح الشكل التالي تقارب معدلات الالتحاق الإجمالي بالتعليم الثانوي للذكور والإناث مما يعبر عن تقليص الفجوة بينهما عبر الزمن.

شكل رقم (1): تطور معدلات الالتحاق الاجمالي بالتعليم الثانوي للذكور والإناث

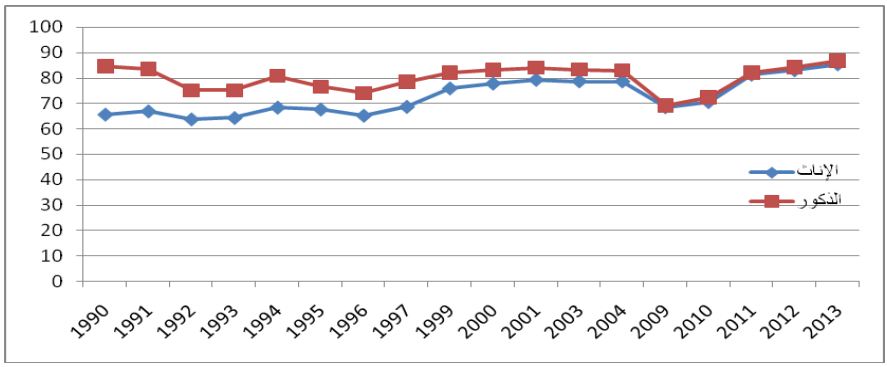

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحثة باستخدام بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية.

وبالرغم من التقارب أو تقليص الفجوة في مجال التعليم إلا أنه في مجال التشغيل يلاحظ ارتفاع نصيب المشتغلين الذكور من إجمالي المشتغلين (80٪ في متوسط فترة الدراسة) بالمقارنة بنصيب الإناث (20٪ في متوسط فترة الدراسة) مما يعكس اتساع الفجوة بينهما منذ تسعينيات القرن الماضي وحتى الآن.

شكل رقم (2): تطور النسبة المئوية للمشتغلين من الذكور والإناث إلى إجمالي المشتغلين

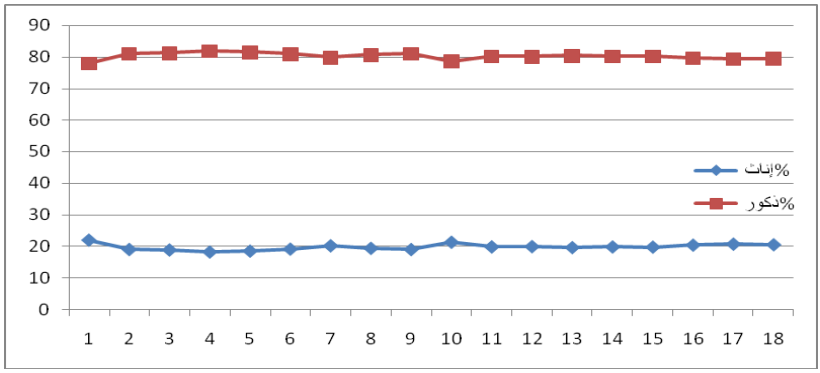

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحثة باستخدام بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وقد يعكس انخفاض نصيب الإناث من إجمالى التشغيل بالمقارنة بالذكور انخفاض مساهمتهن في قوة العمل، حيث يلاحَظ من الشكل التالي أن المساهمة لم تتعد 23،6 ٪ أي حوالي ربع قوة العمل.

شكل رقم (3): النسبة المئوية لمساهمة الذكور والإناث في إجمالي قوة العمل

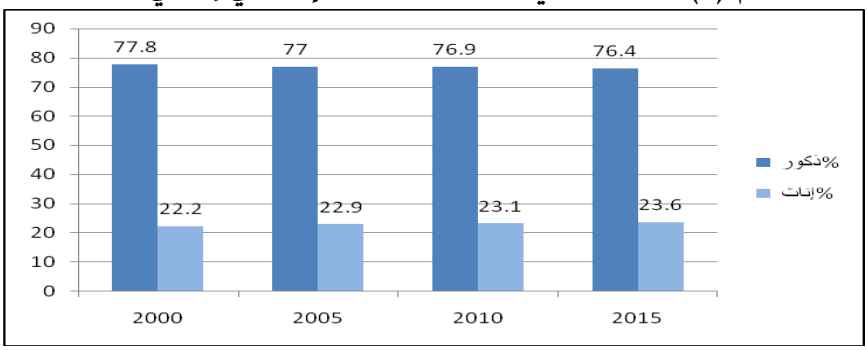

المصدر: أعدته الباحثة باستخدام بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد متفرقة.

ويلاحَظ أيضاً عدم اتساع نطاق فرص العمل المتاحة للنساء اللاتي يقل مستواهن التعليمي عن المؤهل المتوسط في مقابل ما يتاح للذكور في هذا الصدد. ففي حالة الذكور تظهر معدلات التشغيل المرتفعة لدى الفئات التعليمية المرتفعة والمنخفضة على حد سواء. بينما في حالة الإناث يظهر بصورة واضحة التناسب الطردي بين معدلات التشغيل والمستويات التعليمية، وبخاصة بدءاً من حملة المؤهلات المتوسطة[48].

جدول رقم (1): معدل التشغيل طبقا للحالة التعليمية والنوع عام 2015

البيان	ذكور	إناث	الإجمالي
أميّ	73،2	12،8	34،4
يقرأ ويكتب وحاصل على شهادة محو الأمية	77،9	12،2	53،7
مؤهل أقل من المتوسط	40،7	10،6	26،8
ثانوية عامة/أزهرية	16،7	1،8	9،1
مؤهل متوسط فني	77،6	21،6	52،8
مؤهل فوق المتوسط وأقل من الجامعي	80،8	31،8	61،2
مؤهل جامعي /فوق الجامعي	73،1	42،1	59،4
الإجمالي	63،9	17،00	40،8

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "النشرة السنوية المجمعة: بحث القوى العاملة 2015"، يونية 2016.

أما بالنسبة لتوزيع الذكور والإناث وفقاً للقطاع الذي يعملون فيه، فيتضح من الجدول التالي أن أعلى نسبة للإناث تتركز في القطاع الحكومي، وكذلك في القطاع الخاص خارج المنشآت. ومن ثم فإن القطاع الحكومي والعام/الأعمال العام ما زال يمتص عدداً أكبر من المشتغلين الإناث مقارنة بمنشآت القطاع الخاص. فالقطاع العام يوصف بأنه صاحب العمل الوحيد الذي يكفل تكافؤ الفرص، وهو يضمن للمرأة المتعلمة إمكانية الحصول على عمل فضلاً عن أجور وظروف عمل تعتبر أفضل بكثير من تلك التي يوفرها القطاع الخاص[49].

جدول رقم (2): تقدير المشتغلين من الذكور والإناث طبقا للقطاع الذي يعملون فيه عام 2015 (ألف مشتغل)

القطاع / النوع	حكومي	عام/ أعمال عام	خاص		استثماري	أخرى*	الإجمالي
			داخل المنشآت	خارج المنشآت			
ذكور	3،284	785	5،877	9،306	371	72	19،694

إناث	1،737	81	915	2،272	46	27	5،085
جملة	5،020	866	6،791	11،578	417	99	24،779

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "النشرة السنوية المجمعة: بحث القوى العاملة 2015"، يونية 2016، ص33.

* يشمل التعاونيات والقطاع الأجنبي

أما بالنسبة لكيفية توزيع المشتغلين من الإناث على القطاعات الاقتصادية المختلفة (في متوسط الفترة 1990-2014) فُتظهر تركّز تشغيل الإناث في قطاعيّ الخدمات ثم الزراعة.

شكل رقم (4): التوزيع النسبي للمشتغلين من الذكور والإناث على القطاعات المختلفة

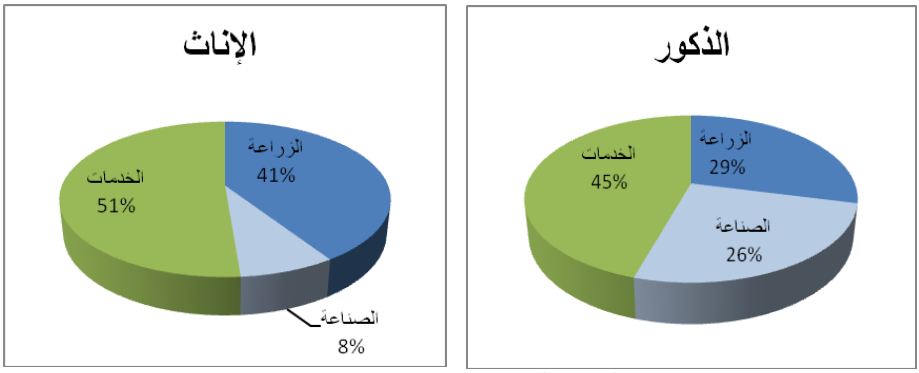

المصدر : البنك الدولى ، تقرير التنمية العالمية.

رابعاً: قياس تأثير فجوة النوع الاجتماعي في النمو الاقتصادي:

قبل التطرق إلى قياس تأثير فجوة النوع الاجتماعي في النمو الاقتصادي في مصر، يتعين التعرّف على المتغيرات محل الدراسة، ثم النموذج القياسي المستخدم.

1- متغيرات النموذج القياسي:

المتغير التابع وهو النمو الاقتصادي GDPG ، ويتم التعبير عنه بمعدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

المتغيرات المفسِّرة:

– فجوة النوع الاجتماعي في مجال التعليم EDUC: ويتم التعبير عنها بنسبة معدل الإلتحاق الإجمالي بالتعليم الثانوى للإناث إلى معدل الإلتحاق الإجمالي بالتعليم الثانوى للذكور.

– فجوة النوع الاجتماعي في مجال التشغيل EMPLOY ويتم التعبير عنها بنسبة التشغيل من الإناث إلى التشغيل من الذكور، حيث تم الحصول على هذه النسبة بقسمة نسبة تشغيل الإناث إلى السكان أعلى من 15 سنة (معدل تشغيل الإناث) إلى نسبة تشغيل الذكور إلى السكان أعلى من 15 سنة (معدل تشغيل الذكور).

– تراكم رأس المال المادي INVST: ويتم التعبير عنه بالنسبة المئوية لإجمالي رأس المال المادي إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث استخدمت بعض الدراسات الخاصة بالنمو على المستوى الكلي نسبة رأس المال المادي إلى الناتج المحلي الإجمالي للتعبير عن تراكم رأس المال المادي[50].

– رأس المال البشري HCAPI: ويعبَّر عنه بمعدل الإلتحاق الإجمالي بالتعليم الثانوى للذكور والإناث (٪) Secondary Gross Enrollment Ratio, both sexes ، ويقصد به نسبة الطلبة الملتحقين بالمرحلة الثانوية، بصرف النظر عن العمر، إلى إجمالى عدد السكان فى الفئة العمرية التى تدخل رسمياً هذه المرحلة التعليمية.

وتم الحصول على البيانات المستخدمة من إحصاءات البنك الدولي[51]، مؤشرات التنمية العالمية (WDI).

2– النموذج القياسي:

تحاول الدراسة التعرّف على تأثير فجوة النوع الاجتماعي في النمو الاقتصادي في مصر من خلال تقدير العلاقة التالية:

$$GDPG_t = \beta_0 + \beta_1 INVST_t + \beta_2 HCAPI_t + \beta_3 EMPLOY_t + \beta_4 EDUC_t + u_t$$

حيث u حد الخطأ، وt السنوات 1990، ..... 2014.

ولتقدير هذه العلاقة، تستخدم الدراسة منهج اختبار الحدود Bound Testing Approach للتكامل المشترك أو نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة

Autoregressive Distributive Lag (ARDL). وتتميز هذه الطريقة بأنها تمكّن من اختبار وجود علاقة، في الأجلين القصير والطويل، بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة جميعها في المستوى، سواء كانت المتغيرات ساكنة أو متكاملة من الدرجة الأولى أو مختلفة في درجات التكامل. كما أن المقدِّرات الناتجة عن هذه الطريقة تتميز بأنها غير متحيزة وكفء، بالإضافة إلى أنه يمكن تطبيقها على عينات صغيرة الحجم. لذلك أصبح منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) الذي قدمه Pesaran et al (2001) شائع الاستخدام في السنوات الأخيرة[52].

3- تقدير النموذج:

يتناول الجزء التالي عدة خطوات: في البداية يتم إجراء اختبار السكون للسلاسل الزمنية للمتغيرات، ثم تقدير النموذج، ثم إجراء الاختبارات اللازمة للتعرّف على جودة النموذج.

(أ) اختبار سكون السلاسل الزمنية:

يتعين في البداية اختبار سكون أو استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج باستخدام اختبار ديكي–فولر الموسّع Augmented Dickey-Fuller Test (ADF)، حيث يكون فرض العدم: السلسلة الزمنية غير ساكنة (يوجد جَذر الوحدة) ، والفرض البديل: السلسلة ساكنة.

ويتضح من نتائج ADF في جدول رقم (3) أن المتغيرات ساكنة في المستوى عدا التراكم الرأسمالي INVST الذي يسكن في الفرق الأول مما يوضح إمكانية تطبيق منهج ARDL، حيث يوجد مزيج من المتغيرات الساكنة و المتكاملة من الدرجة الأولى.

جدول رقم (3): نتائج اختبار ADF

المتغيرات	إحصاء اختبار ADF				حالة التكامل
	بدون حد ثابت وبدون اتجاه زمني (المستوى)	حد ثابت (المستوى)	حد ثابت واتجاه (المستوى)	الفرق الأول	
GDPG	-1.739225 (0.0777)	-	-	-	I(0)
INVST	-	-	-	-4.155708* (0.0040)	I(1)
HCAPI	-	-	-3.510588 (0.0641)	-	I(0)

I(0)	-	-	-3.108282 (0.0394)	-	EMPLOY
I(0)	-	-	-3.162239 (0.0352)	-	EDUC
	-3.752946(1%) -2.998064(5%) -2.638752(10%)	-4.467895 (1%) -3.644963(5%) -3.261452(10%)	-3.737853 (1%) -2.991878 (5%) -2.635542 (10%)	-2.664853 (1%) -1.955681 (5%) -1.608793 (10%)	القيم الحرجة (الجدولية)

المصدر: تم حسابه بواسطة الباحثة باستخدام برنامج Eviews 9

– القيم بين الأقواس تشير إلى احتمال إحصاء ADF .

– * في وجود حد ثابت. – يوضح الجدول فقط الحالات التي يتحقق فيها سكون المتغيرات.

وبتطبيق اختبار Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (KPSS) أيضاً الذي يقوم على اختبار فرض العدم القائل بأن السلسلة الزمنية ساكنة، بعكس اختبار (ADF)، تتضح إمكانية تطبيق منهج ARDL، حيث أثبت اختبار (KPSS) سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات. كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (4): نتائج اختبار KPSS

المتغيرات	إحصاء اختبار KPSS (LM-Stat)	
	حد ثابت	حد ثابت واتجاه
GDPG	0.102945	0.100357
INVST	0.460138*	0.084399
HCAPI	0.278560	0.071411
EMPLOY	0.167373	*0.158237
EDUC	*0.705513	**0.225290
القيم الحرجة (الجدولية)	0.739000(1%) 0.463000(5%) 0.347000(10%)	0.216000 (1%) 0.146000(5%) 0.119000(10%)

المصدر: تم حسابه بواسطة الباحثة باستخدام برنامج Eviews 9

*** ساكن عند 1% ** غير ساكن في حالة وجود حد ثابت واتجاه.**

(ب) تقدير نموذج ARDL واختبار التكامل المشترك:

لبيان العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، تم استخدام اختبار الحدود Bounds Test، حيث يكون الفرض العدم H_0: لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات (لا توجد علاقة طويلة الأجل تتجه من جملة المتغيرات المفسِّرة إلى المتغير التابع)، مقابل الفرض البديل H_1: يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات. وفي هذا الاختبار، يتم استخدام القيمتين الحرجتين للإحصاء F اللتين قام بتطويرهما Pesaran et al. (2001). وتفترض القيمة الحرجة الدنيا لـ F أن جميع المتغيرات هي I(0)، وهذا يعني عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، في حين يفترض الحد الأعلى أن جميع المتغيرات هي I(1) ، وهذا يعني وجود تكامل مشترك بين المتغيرات. فإذا تجاوزت قيمة F المحسوبة القيمة الحرجة للحد

الأعلى سيتم رفض الفرض العدم ويعني ذلك وجود تكامل مشترك بين المتغيرات (علاقة توازنية طويلة الأجل). وإذا كانت قيمة F المحسوبة أقل من القيمة الحرجة للحد الأدنى، فإنه لا يمكن رفض الفرض العدم، ومن ثم لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات. أما إذا وقعت قيمة F المحسوبة بين الحدين الأعلى والأدنى فتكون النتائج غير حاسمة[53].

جدول رقم (5): نتائج اختبار الحدود F

القيم الحرجة (K=4)			
مستوى المعنوية	I(0)	I(1)	F - Stat
10%	2.45	3.52	4.593891
5%	2.86	4.01	
1%	3.74	5.06	

المصدر: تم حسابه بواسطة الباحثة باستخدام برنامج Eviews 9

- K هو عدد المتغيرات المستقلة.

وبعد تقدير نموذج ARDL (1, 1, 1, 0, 0) [54] ، وعمل اختبار الحدود، توضح النتائج في الجدول رقم (5) أن قيمة F المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة للحد الأعلى لـ F الجدولية، ومن ثم نرفض الفرض العدم (عند مستوى معنوية 5٪) ويعني ذلك وجود علاقة تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين المتغيرات.

(ج) نموذج تصحيح الخطأ وفقاً لمنهج ARDL:

يوضح الجدول التالي المعامِلات قصيرة الأجل وطويلة الأجل بعد تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

جدول رقم (6): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفقاً لمنهج ARDL والمعاملات قصيرة وطويلة الأجل

المعاملات قصيرة الأجل			
Variable	Coefficient	t-Statistic	Prob.
D(INVST)	0.620943	2.774688	0.0135
D(HCAPI)	-0.206877	-2.476941	0.0248
D(EMPLOY)	-0.111433	-1.057655	0.3059
D(EDUC)	0.136604	1.681083	0.1122
CointEq(-1)	-0.973997	-3.688002	0.0020
المعاملات طويلة الأجل			

Variable	Coefficient	t-Statistic	Prob.
INVST	0.246036	1.251072	0.2289
HCAPI	-0.102422	-1.454382	0.1652
EMPLOY	-0.114408	-1.191597	0.2508
EDUC	0.140251	2.259591	0.0382
الاختبارات التشخيصية			
R2 = 0.70 , Adjusted R-squared = 0.57 , F-stat =5.315 [0.002736], Serial Correlation (LM Test) =0.843422 [0.4510], Ramsey's Reset Test = 0.158 [0.6957], Heteroscedasticity =5.185005 [0.6374], Normality (Jaque- Bera) = 0.089957 [0.9560]			

المصدر: تم حسابه بواسطة الباحثة باستخدام برنامج **Eviews 9**

فيما يتعلق بمعاملات الأجل القصير: لم تُظهر النتائج أن فجوة النوع الاجتماعي، سواء في التعليم أو في التشغيل، لها تأثير معنوي في النمو الاقتصادي في الأجل القصير. أما بالنسبة لرأس المال المادي، فيؤثر تأثيراً موجباً ومعنوياً في النمو الاقتصادي. بينما يكون تأثير رأس المال البشري معنوياً وسلبياً في النمو.

أما فيما يتعلق بمعاملات الأجل الطويل: فتوضح أن تأثير فجوة النوع في مجال التعليم في النمو الاقتصادي في الأجل الطويل أصبح معنوياً وموجباً، بمعنى أنه كلما زاد نصيب الإناث بالنسبة للذكور في الالتحاق بالتعليم الثانوي (بـ 1%) أدى ذلك إلى زيادة النمو الاقتصادي (ب 14%)، ومن ثم، وكما هو متوقع، فإن تقليص فجوة النوع في التعليم يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي. هذا بينما ظل تأثير فجوة النوع الاجتماعي في مجال التشغيل في النمو الاقتصادي غير معنوي في الأجل الطويل أيضاً. ويلاحَظ أن تأثير فجوة التشغيل الممثلة في نسبة تشغيل الإناث إلى تشغيل الذكور له إشارة سالبة بخلاف المتوقع. وقد يرجع ذلك إلى عدة أسباب منها: زيادة نسبة النساء العاملات في القطاع الحكومي بشكل كبير بالمقارنة بنسب الرجال، وتركّز النساء داخل القطاع الحكومي في المهن الكتابية والسكرتارية والتي أشبعت بالفعل[55]، والتي ليس لها مردود أو مساهمة مباشرة على الناتج. كما قد يتعلّق الأمر بعدم استخدام رأس المال البشري من الإناث على النحو الأمثل وانعكاس ذلك سلباً على إنتاجية العمل[56]. هذا علماً بأن التفاوتات بين الجنسين في إنتاجية العمل وفي العوائد تنتج في المقام الأول عن الاختلافات في الأنشطة

الاقتصادية التي يقوم بها الرجال والنساء، فضلاً عن التباينات بينهما في رأس المال البشري وفي خصائص الوظائف[57].

كما أظهرت النتائج أيضاً عدم معنوية تأثير كل من رأس المال المادي، رغم أن هذا التأثير له إشارة موجبة كما هو متوقع. وأوضحت النتائج أيضاً عدم معنوية رأس المال البشري واتخاذه إشارة سالبة، وقد تعكس هذه الإشارة السالبة غير المتوقعة أن مستوى ومدى جودة التعليم والتدريب ما زال أقل بكثير من المستوى الكافي للوفاء باحتياجات سوق العمل ودفع معدلات النمو الاقتصادي.

وتعرض النتائج أيضاً مُعامل تصحيح الخطأ CointEq(-1) ، الذي يعبر عن سرعة التكيّف أو العودة من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، مما يتطلب أن تكون قيمة هذا المعامل معنوية وسالبة، وهذا ما توضحه فعلاً النتائج السابقة، حيث تبلغ قيمة CointEq(-1) : 0.973997- ، وهذا يعني أن انحرافات النمو الاقتصادي في الأجل القصير عن الأجل الطويل سيتم تصحيحها سنوياً بنسبة 97٪ حتى نصل للوضع التوازني في الأجل الطويل.

د- اختبارات جودة النموذج:

للتحقق من جودة النموذج المستخدم تم إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية، تظهر نتائجها في الجدول رقم (6) على النحو التالي:

- وفقاً لاختبار وجود ارتباط سلسلي بين البواقي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test (الفرض العدم: لا يوجد ارتباط سلسلي بين البواقي) فإن احتمال F مرتفع وبالتالي لا نستطيع رفض الفرض العدم.

- وفقاً لاختبار استقرار المجموع التراكمي لتكرار البواقي CUSUM Test والمجموع التراكمي للمربعات CUSUM of Squares Test، يتضح أن القيم التجميعية تقع بين الخطين المتقطعين الممثلين لحدود الثقة، في الشكلين رقم (5) ورقم (6)، بمعنى أن المقدِّرات ثابتة لا تختلف عبر الفترة الزمنية للدراسة.

شكل رقم (5): المجموع التراكمي لتكرار البواقي

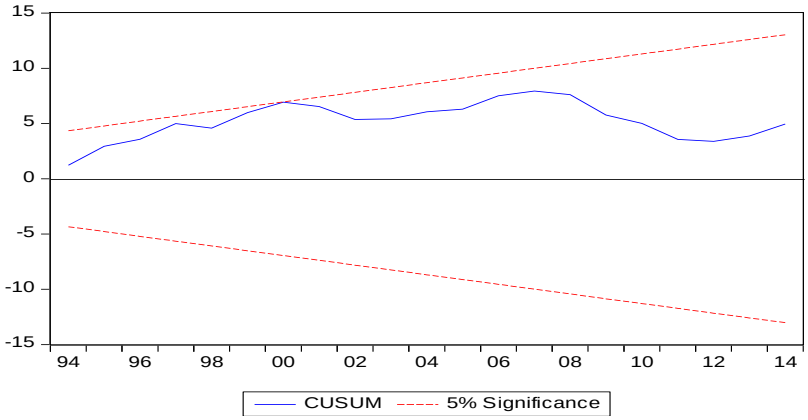

شكل رقم (6): المجموع التراكمي للمربعات

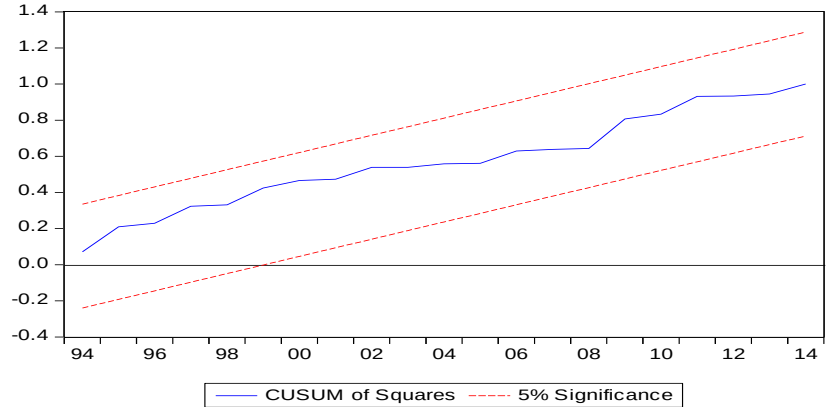

- ويتضح أيضاً من اختبار Ramsey RESET Test أن النموذج موصَّف بشكل ملائم. كما يلاحظ من اختبار ثبات تباين الخطأ Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey عدم وجود اختلاف لتباين الخطأ. وتوضح النتائج أيضاً أن البواقي موزعة توزيعاً طبيعياً. ويرجع ذلك إلى أنه لا يمكن رفض الفرض العدم[58] لهذه الاختبارات نتيجة لارتفاع الـ p-value (الأرقام داخل الأقواس في جدول رقم (6)).

وبناء على ما سبق، فإن هذه الاختبارات تؤكد على أن نموذج ARDL الذي تم استخدامه هو نموذج أمثل: حيث إنه يمثل علاقة طويلة الأجل، ويتسم بإمكانية تصحيح

الأخطاء في الأجل الطويل، وعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي للأخطاء ومشكلة اختلاف تباين حد الخطأ، واستقرار المقدِّرات عبر الزمن.

خامساً: الخلاصة والتوصيات:

استهدفت هذه الدراسة التعرّف على كيفية تأثير فجوة النوع الاجتماعي في النمو الاقتصادى في مصر، وقامت باختبار الفرضية التالية: "يؤدي تقليص فجوة النوع في مجالَيّ التعليم والتشغيل إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في مصر". ولتحقيق ذلك، قامت الدراسة بشرح مفهوم فجوة النوع الاجتماعي وكيفية تناول علاقتها بالنمو الاقتصادي في الأدبيات السابقة، ثم التعرّف على فجوة النوع الاجتماعي في مصر. ثم حاولت الدراسة اختبار مدى صحة الفرضية المذكورة من خلال تقدير نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة Autoregressive Distributed Lag (ARDL)، بالتطبيق على مصر فى الفترة من 1990 إلى 2014. وأوضحت نتائج التقدير أنه لا يوجد تأثير معنوي لفجوة النوع الاجتماعي في مصر في الأجل القصير. أما في الأجل الطويل، فأظهرت النتائج أن تقليص فجوة النوع الاجتماعي في التعليم يؤثر معنوياً وإيجابياً في النمو الاقتصادي في مصر. وتتفق الدراسة في هذه النتيجة مع كثير من الدراسات التي أثبتت أن عدم المساواة في التعليم يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي، ونذكر منها على سبيل المثال دراسة Hill & King (1993) التي خلصت إلى أن انخفاض معدلات التحاق الإناث بالنسبة للذكور في المراحل الابتدائية والثانوية يكون مصحوباً بانخفاض مستوى الناتج القومي الإجمالي. أما فجوة التشغيل فكان تأثيرها غير معنوي في النمو، كما أن إشارة المُعامل كانت سالبة بما يوحي بأن تقليص فجوة التشغيل، وعلى غير المتوقع، لا يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي، وذلك بعكس الدراسات السابقة. ومن ثم يمكن قبول فرضية الدراسة فيما يتعلّق بفجوة التعليم، ورفض الفرضية فيما يتعلّق بفجوة التشغيل.

وفيما يتعلّق بالإشارة السالبة التي تدل على أن تقليص فجوة التشغيل لا يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي، على غير المتوقع، فمن الممكن تفسيرها من خلال انخفاض إنتاجية المرأة. وهذا ما أشارت إليه بعض التقارير والدراسات مثل The World

Bank (2011)، وهو أنه بالرغم من التقدم الكبير المحرز في مشاركة الإناث في قوة العمل على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية، فلا تزال هناك تفاوتات سائدة ومستمرة بين الجنسين في الإنتاجية والعوائد عبر القطاعات والوظائف المختلفة.

كما يؤكد تقرير The World Bank (2011) أن الفوارق بين الجنسين في الإنتاجية والأجور منتظمة ومستمرة. وسواء في الزراعة أو خارجها، بين النساء العاملات لحسابهن الخاص أو العاملات بأجر، فإن النساء يعانين من انخفاض متوسط الإنتاجية ويحصلن على أجور أقل من الرجال. وقد تم إثبات هذه الفروق في البلدان المتقدمة والنامية على السواء. ورغم أن هذه الفوارق قد تراجعت بمرور الوقت (بسبب انخفاض الفجوة التعليمية أساساً)، فإنها لا تزال كبيرة[59].

ويبدو بالفعل أن العديد من النساء حول العالم يقعن في فخ الإنتاجية الذي يفرض تكاليف كبيرة على رفاهة المرأة وتمكينها اقتصادياً في الوقت الراهن، ويتسبب في تثبيط الاستثمار في نساء الغد. وعلى الرغم من انخفاض العوائد والإنتاجية، فإن النساء لَسنَ أسوأ من الرجال كمزارعات أو صاحبات مشروعات أو عاملات. بل إن التفاوتات بين الجنسين في إنتاجية العمل وفي العوائد تنتج في المقام الأول عن الاختلافات في الأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها الرجال والنساء، كما أن للتفاوتات بين الجنسين في رأس المال البشري وفي خصائص الوظائف دوراً أيضاً في هذا الأمر[60].

ولذلك، وفي محاولة للاستفادة من رأس المال البشري من النساء، يتعين وضع استراتيجية نمو كثيفة الاستخدام لليد العاملة تعمل على الاستفادة بشكل خاص من إمكانات المرأة[61]. كما أن هناك شرطاً ضرورياً لزيادة مساهمة المرأة في العمل مدفوع الأجر، وهو زيادة الطلب الكلي على العمل بوجه عام، وزيادته كذلك في قطاعات سوق العمل التي كانت تقليدياً متاحة بشكل أكبر لعمل المرأة على وجه الخصوص. فعلى سبيل المثال يميل تشغيل المرأة للتركّز في صناعات معينة من بينها الصناعات الغذائية، والمنسوجات والملابس، والصناعات الإلكترونية، فضلاً عن التعليم، والرعاية الصحية.

وهناك أيضا قدر كبير من الأدلة على أن قطاع الصناعات التحويلية الموجهة نحو التصدير يميل إلى تشغيل الإناث بكثافة أكبر[62].

وتجدر الإشارة إلى أنه في أعقاب الإصلاح الهيكلي والانتقال من نموذج عمالة يقوده القطاع العام إلى نموذج للقطاع الخاص يركز على السوق، وحالات الخفض في فاتورة الأجور الحكومية وفي العمالة بالحكومة، أصبح لدى المرأة فرص عمل أقل. ويرجع ذلك جزئياً إلى فشل القطاع الخاص في توفير وظائف رسمية عالية الجودة ذات عوائد وأوجه حماية لتحل محل وظائف القطاع العام. وتختار المرأة بالتالي مغادرة قوة العمل (أو عدم الانضمام إليها أبدا) عوضاً عن العمل في الوظائف المتاحة غير الرسمية. وتشير دراسة Krafft (2016) إلى أن هذا التغير في الهيكل الاقتصادي يعد عاملا مساهما في ارتفاع معدل الخصوبة في مصر، مما ينعكس سلبا على النمو الاقتصادي[63] (العوامل الديموجرافية).

ومن جهة أخرى، يقدم Sieverding (2012) دليلاً على أن ظروف سوق العمل للمرأة الشابة في مصر تعد غير مشجعة وتقيّد بشدة رغبتها في القيام بالنشاط الاقتصادي وقدرتها على ذلك. وبالتالي هناك حاجة لسياسات تشجع على توفير بيئات عمل "صديقة للمرأة" أو خيارات تشغيل صديقة للأسرة في القطاع الخاص. وهي سياسات تتضمن تدابير تدعم حصول المرأة على العمل المنتج، وتساعدها على التوفيق بين عملها ودورها في الأسرة (مزيد من العمل لبعض الوقت وفرص للعمل من المنزل)، وتوفر لها الحماية الاجتماعية، ومن ثم تفتح لها مجالات أكبر في قطاعات لا تقوم عادة بتشغيل عدد كبير من النساء[64].

وبالرغم من زيادة دخول النساء بصورة ملحوظة في القطاع الخاص، إلا أنه من الملاحظ أنها تتركز في القطاع غير الرسمي الذي يعاني من تدهور ظروف العمل به حيث لا يوجد تأمين اجتماعي، أو حقوق عمالية، فضلاً عن طول ساعات العمل، وانعدام البيئة الصحية في بعض الأحيان في هذا القطاع[65]. لذلك قد يساعد التحوّل من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي على خلق بيئة أكثر تشجيعاً للمرأة. ومن المهم إنفاذ إصدار

العقود وتسجيل الضمان الاجتماعي وتوفير الأجور والمستحقات على نحو منصف، وذلك ليكون القطاع الخاص أكثر جاذبية[66].

وبالإضافة إلى ما سبق، هناك الدور الهام للائتمان المتناهي الصغر في زيادة مشاركة النساء في قوة العمل في مصر. فهو يساعد على تمكين المرأة وعلى تقليص فجوة التشغيل بين الرجال والنساء. ومن ثم تعد زيادة تغطية الائتمان المتناهي الصغر بالغة الأهمية ويتعين تعزيزها. وبالإضافة إلى ذلك، يعد التدريب المهني مهما كذلك، حيث يمكن أن يساعد النساء على إدارة وزيادة فعالية الائتمان المتناهي الصغر في مجال الحد من الفقر[67].

وتساعد هذه المحاولات على زيادة مشاركة الإناث في قوة العمل، وهي مشاركة هامة للكفاءة الاقتصادية للدولة من خلال تحسين الوضع الاقتصادي النسبي للمرأة. كما أن جمود هذه المشاركة يترك أثراً سلبياً على القوة التفاوضية للمرأة وتمكينها والأسلوب الذي يمكن لها من خلاله الاستفادة من النمو الاقتصادي المتحقق على المستوى الكلي، مما يؤثر بدوره سلباً على صحة ورفاهة الإناث والأطفال[68].

وإضافة إلى ما سبق، تجدر الإشارة إلى الأدبيات النسوية أو المؤيدة للمساواة بين الجنسين والمعنية بالنمو الاقتصادي. فقد أشار الباحثون فى هذه الأدبيات إلي تعريف النمو[69]. وفي هذا التعريف يُصنَّف إنتاج السلع والخدمات على أنه "نشاط اقتصادي"، يقوم به الرجال في الغالب، وفقاً لبيانات قوة العمل. وتُستثنى صراحة من تعاريف النشاط الاقتصادي والنمو السلعُ والخدمات المنتَجة من خلال العمل المنزلي غير مدفوع الأجر لأغراض استهلاك الأسرة واستخدامها، بما يشمل السلع والخدمات التي تبني قوة العمل "النشطة اقتصادياً" على أساس يومي وجيلاً بعد جيل. وكما تُظهر بيانات استخدام الوقت، فإن هذا العمل تؤديه النساء في الغالب[70].

وبالنظر إلى المستقبل، يمكن ملاحظة أن التطورات التكنولوجية والاجتماعية–الاقتصادية والجغرافية–السياسية والديموجرافية وما بينها من تفاعلات ستؤدي إلى نشأة فئات جديدة من الوظائف والمهن مع حلولها جزئياً أو كلياً محل وظائف ومهن أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، وحيث تدخل تعديلات على صناعات بأكملها وتنشأ صناعات جديدة،

ستمر العديد من المهن الحالية بتحول جوهري. فمع سيطرة الثورة الصناعية الرابعة على صناعات وفئات مهنية مختلفة، فإنها ستؤثر على العمال من الإناث والذكور وعلى ديناميكيات فجوة النوع الاجتماعي في الصناعة بطرق متنوعة[71].

وعلى الرغم من أن المشهد العام لسوق العمل ليس إيجابيا كثيراً، فمن المفترض مع ذلك أن تزيد أدوار ومراتب النساء في سوق العمل، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى اتساع فجوة المهارات لصالح النساء. وهذا ما أشار إليه عدة مؤلفين في أبحاث أخرى: أن اقتصادنا في المستقبل سيكون مراعياً للمرأة بقدر أكبر، حيث سيستند العمل أكثر إلى الذكاء الاجتماعي والاتصال والمهارات غير التقنية.

وعليه، لم يعد الجدل القائم بشأن المساواة بين الجنسين يستند إلى الطرح القائل بأن النساء والرجال متساوون من الناحية الاقتصادية، بل بالأحرى إلى فكرة أن الرجال والنساء مختلفون وأنه يتعين استغلال هذا الاختلاف بأسلوب أكثر فعالية في اقتصاداتنا المستقبلية[72].

هوامش الدراسة

[1] Cuberes, David and Marc Teignier-Baqué, "Gender Inequality and Economic Growth," Background Paper for World Development Report 2012: Gender Equality and Development, 2011, p.3.

[2] الأهداف الإنمائية للألفية The Millennium Development Goals بما في ذلك المساواة بين الفتيات والفتيان في إمكانية الحصول على التعليم الابتدائي. أنظر:
United Nations, "Sustainable Development Goals",
http://www.un.org/sustainabledevelopment/gender-equality/

[3] مثل تعزيز المساواة بين الجنسين وحق الجميع (بمن فيهم الفتيات) في التعليم. أنظر:
Löfström, Asa, " Gender Equality, Economic Growth and Employment," (no date), p.10, https://s3-eu-west-1.amazonaws.com/data.epws.org/DOCUMENTS/WEBSITE2016/EUstudie_sidvis.pdf

[4] United Nations, Op.Cit.

[5] Ibid.

[6] Arouri, Mohamed and Cuong Viet Nguyen, "Does Microcredit Reduce Gender Gap in Employment? An Application of Decomposition Analysis to Egypt," Working Paper No. 1017, Economic Research Forum, (June 2016), p.5.

[7] Kabeer, Naila, Ragui Assaad, Akosua Darkwah, Simeen Mahmud, Hania sholkamy, Sakiba Tasneem and Dzodzi Tsikata, "Paid Work, Women's Empowerment and Inclusive Growth: Transforming The Structures of Constraint," January 2013, UN Women, p.5.

[8] World Bank Development Indicators Database

[9] تبين قوة العمل من الإناث كنسبة مئوية من الإجمالي مدى مشاركة المرأة في قوة العمل. وتتألف قوة العمل من الأشخاص البالغة أعمارهم 15 عاماً فأكثر الذين يعرضون العمل لغرض انتاج السلع والخدمات خلال فترة محددة.

[10] World Bank, World Bank Development Indicators, http://data.worldbank.org/indicator

[11] Arouri and Viet Nguyen, 2016, Op.Cit, p.5.

[12] Chen, Derek H. C., "Gender Equality and Economic Development The Role for Information and Communication Technologies," World Bank Policy Research Working Paper, No. 3285, April 2004, p.3.

[13] Arouri and Viet Nguyen, 2016, Op.Cit, p.5.

[14] وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، "استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030".

[15] هدى صالح النمر، "الأهداف الإنمائية لما بعد 2015 في سياق توجهات التنمية في مصر"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (259)، يوليو 2015، ص40.

[16] Pervaiz, Zahid, Muhammad Irfan Chani, Sajjad Ahmad Jan and Amatul R. Chaudhary, " Gender Inequality and Economic Growth: A Time Series Analysis for Pakistan," MPRA Paper, No. 37176, 2011, p.4.

[17] The World Bank, "World Development Report 2012: Gender Equality and Development," The International Bank for Reconstruction and Development/ The World Bank, 2011, p.30.

[18] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية البشرية 2013: نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم متنوع"، 2013، ص152.

[19] The World Economic Forum, "The Global Gender Gap Report 2016," 2016, p.4.

- وحدة تكافؤ الفرص، "فجوة النوع الاجتماعي في مصر في ضوء التقارير الدولية"، (بدون تاريخ)، وزارة المالية، صـ 7-9.

[20] Pervaiz et al., 2011, Op.Cit, p.4.

[21] Klasen, Stephan and Francesca Lamanna, "The Impact of Gender Inequality in Education and Employment on Economic Growth: New Evidence for A Panel of Countries," Feminist Economics, Vol.15, No. 3, (July), 2009, pp.91–132, p. 92.

[22] - Cuberes and Teignier-Baqué, Op.Cit, 2011, p.12

- Dollar, David and Roberta Gatti, " Gender Inequality, Income, and Growth: Are Good Times Good for Women?," Policy Research Report on Gender and Development, Working Paper Series No. 1, 1999, pp.6, 18-21.

[23] Pervaiz et al., 2011, Op.Cit, p.7.

[24] Klasen and Lamanna, 2009, Op.Cit, p.117.

[25] Ibid, p.92.

[26] وقد حاولت دراسات عديدة تفسير هذه النتيجة المحيرة وهي التأثير السالب لتعليم الإناث في النمو الاقتصادي، ووجدت من خلال مراجعتها لتلك النماذج العديد من أوجه القصور في معادلات الانحدار الأصلية التي قام بتقديرها Barro وزملاؤه. وتتمثل بعض المشاكل التي تم تحديدها في غياب متغيرات صورية معبرة عن الاختلافات بين الأقاليم أو المناطق، ووجود ارتباط كبير بين المتغير المعبِّر عن تعليم الذكور وذلك المعبِّر عن تعليم الإناث، وأن هذين المتغيرين يعتبران متغيران داخليان. وقد وجد Klasen (2002) و Klasen and Lamanna (2009) أن الإشارة السالبة لمعامل تعليم الإناث ستختفي بمجرد أن نأخذ في اعتبارنا مشاكل الارتباط المتعدد، وبإضافة متغيرات صورية معبرة عن الاختلافات بين الأقاليم Cuberes and Teignier-Baqué, Op.Cit, 2011, pp.11-12.

[27] Cuberes and Teignier-Baqué, 2011, Op.Cit, p.14.

[28] لمزيد من التفاصيل حول هذه الدراسات:

M. Anne Hill and Elizabeth M. King 1995; David Dollar and Roberta Gatti 1999; Kristin Forbes 2000; Stephen Knowles, Paula Lorgelly, and Dorian Owen 2002; Stephan Klasen 2002; Steven Yamarik and Sucharita Ghosh 2003; Dina Abu-Ghaida and Stephan Klasen 2004.

أنظر Klasen and Lamanna, 2009, Op.Cit, p.92.

[29] Klasen and Lamanna, 2009, Op.Cit, p.92.

[30] Chen, 2004, Op.Cit, p.6.

[31] Yumusak, Ibrahim Guran, Mahmut Bilen and Hamza Ates, "The Impacts of Gender Inequality in Education on Economic Growth in Turkey," Procedia - Social and Behavioral Sciences, Vol. 103, 2013, pp. 1093, 1100.

[32] Cuberes and Teignier-Baqué, 2011, Op.Cit, p.17.

[33] معدل الإعالة الكلي = الأفراد البالغة أعمارهم 14 عاما أو أقل + الأفراد البالغة أعمارهم 65 عاما أو أكثر/ الأفراد من سن 15 إلى 64 سنة. أنظر: Chen, 2004, Op.Cit, p.7.

[34] Klasen & Lamanna, 2009, Op.Cit, pp.106-108.
- Cuberes and Teignier-Baqué, 2011, Op.Cit, pp.13-14.
- Chen, 2004, Op.Cit, p.7.

[35] Schultz, T. Paulm, "Why Governments Should Invest More to Educate Girls," World Development, Vol. 30, No. 2, 2002, pp.211-212.

[36] Chen, 2004, Op.Cit,p.7

[37] Klasen and Lamanna, 2009, Op.Cit, p.94.

[38] Ibid, p.91.

[39] Ibid, p.97.

[40] Ibid, pp.95, 97.

[41] Ibid, p.94.

[42] Esteve-Volart, Berta, "Gender Discrimination and Growth: Theory and Evidence from India," 2009, pp.2, 3.
http://bertaev.info.yorku.ca/files/2016/06/disc_january2009.pdf
- Cuberes and Teignier-Baqué, 2011, Op.Cit, p.16.

[43] Klasen and Lamanna, 2009, Op.Cit, p.95.
- Cuberes and Teignier-Baqué, 2011,Op.Cit, p.8.

[44] Klasen and Lamanna, 2009, Op.Cit, p.95.
- Cuberes and Teignier-Baqué, 2011,Op.Cit, p.8.

[45] Klasen and Lamanna, 2009, Op.Cit, p.95-96.

[46] Ibid, p.97.

[47] The World Economic Forum, 2016, Op.Cit, p.45.

- وحدة تكافؤ الفرص، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[48] يعرَف معدل التشغيل على أنه إجمالي المشتغلين بكافة أشكالهم منسوبين إلى السكان في سن العمل. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "النشرة السنوية المجمعة: بحث القوى العاملة 2015"، يونية 2016 ، صـ23-24.

[49] Kabeer, Naila, "Gender Equality, Economic Growth, and Women's Agency: The Endless Variety and Monotonous Similarity of Patriarchal Constraints," Feminist Economics, Vol. 22, No. 1, 2016, pp.308-309.
- Sieverding, Maia, "Female Disadvantge in The Egyptian Labor Market: A Youth Perspective," Survey of Young People in Egypt Policy Brief Series, SYPE Policy Brief No. 4, The Population Council, 2012, p.3.

[50] مثل دراسات:

- Mankiw, N. Gregory, Romer, David and David N. Weil, "A Contribution to The Empirics of Economic Growth," The Quarterly Journal of Economics, Vol. 107, (May 1992), pp. 407-437.
- Hall, R. E. and C. I. Jones, "Why Do Some Countries Produce So Much More Output per Worker Than Others?," Working Paper No. 6564, National Bureau of Economic Research, 1998.

- Conti, M. and G. Sulis, "Human Capital, Employment Protection and Growth in Europe," 2010, https://editorialexpress.com/cgibin/conference/download.cgi?db_name=res2011&paper_id=849_

[51]The World Bank, "World Development Indicators", http://data.worldbank.org/indicator

[52] Pesaran, M. Hashem, Yongcheol Shin and Richard J. Smith, "Bounds Testing Approaches to The Analysis of Level Relationships," Journal of Applied Econometrics, Vol. 16, 2001, p.289. - Pesaran M., Hashem and Yongcheol Shin, "An Autoregressive Distributed Lag Modelling Approach to Cointegration Analysis," (February 1995), p.1, https://www.researchgate.net/publication/4800254

- خالد محمد السواعي، "أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الأردن"، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد2، العدد 1، 2015، صـ20، 30.

– عبد اللطيف حسن شومان وعلي عبد الزهرة حسن، "تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتياً ونماذج توزيع الإبطاء ARDL"، العلوم الاقتصادية، العدد 34، المجلد 9 /ت2، كلية الإدارة، جامعة بغداد، 2013، ص186.

[53] Pesaran et al, 2001, Op.Cit, p. 290.

- خالد محمد السواعي، 2015، مرجع سبق ذكره ، ص5.

[54] حيث تمثل الأرقام داخل القوس عدد فترات الإبطاء لمتغيرات النموذج.

[55] هبة أحمد نصار، "زيادة نسبة المرأة العاملة بأجر في الأنشطة غير الزراعية إلى إجمالي العمالة الأجرية: رؤية عامة لتمكين المرأة المصرية في النشاط الاقتصادي"، اللجنة الاقتصادية، مؤتمر المجلس القومي للمرأة، مارس 2004، ص2.

[56] Kabeer, Naila and Luisa Natali, "Gender Equality and Economic Growth: Is there a Win-Win?," IDS Working Paper, Volume 2013, No 417, February 2013, Institute of Development Studies, p.8.

[57] The World Bank, 2011, Op.Cit, p.198.

[58] Ramsey RESET Test الفرض العدم: النموذج موصّف بكل ملائم أو صحيح.

Heteroskedasticity Test الفرض العدم: عدم وجود اختلاف لتباين الخطأ.

Normality Test الفرض العدم: البواقي موزعة توزيع طبيعي.

[59] Ibid, p.201.

[60] Ibid, p. 198.

[61] Klasen and Lamanna, 2009, Op.Cit, p.118.

[62] Assaad, Ragui, "Women's Participation in Paid Employment in Egypt is a Matter of Policy not Simply Ideology," Policy Brief No. 022, Egypt Network for Integrated Development, (no Date), p.9.

[63] Krafft, Caroline, "Why is Fertility on The Rise in Egypt? The Role of Women's Employment Opportunities," Working Paper No. 1050, Economic Research Forum, (September 2016), p.31.

[64] Sieverding, 2012, Op.Cit, pp.5-6.

- Hendy, Rana, "Women's Participation in The Egyptian Labor Market: 1998-2012,"

Working Paper No. 907 ,The Economic Research Forum, 2015, p.10.

[65] هبة أحمد نصار، 2004، مرجع سبق ذكره، ص2.

[66] Sieverding, 2012, Op.Cit, pp.5-6.

[67] Arouri and Cuong, 2016, Op.Cit, p.13.

- Khairy ,Amal and Amin Mohamed, " An Analysis of the Gender Pay Gap in the Egyptian Labour Market," Paper prepared for the IARIW-CAPMAS Special Conference Experiences and Challenges in Measuring Income, Wealth, Poverty and Inequality in the Middle East and North Africa, November 23-25, 2015, p.11.

[68] Nazier, Hanan and Racha Ramadan, "Women's Participation in Labor Market in Egypt: Constraints and Opportunities," Working Paper No. 999, Economic Research Forum, (May 2016), p.2.

[69] فالنمو يعرّف على أنه الزيادة في السلع والخدمات المنتجة في بلد ما في عام محدد، مقيّمة بأسعار السوق (أو بأسعار محتسبة)، مع تنبيه مهم: أن النمو يقتصر على السلع والخدمات التي تباع وتشترى، أو يمكن أن تباع وتشترى، في السوق.

[70] Kabeer, 2016, Op.Cit, p.298.

[71] The World Economic Forum, "Executive Summary :The Industry Gender Gap Women and Work in the Fourth Industrial Revolution," 2016, p.1

[72] Plantenga, Janneke and Despina Doneva, "The Economics of Gender Equality: A Review of The Literature in Three Propositions and Two Questions," Work Package 602 MS207 The Economics of Gender Equality, Working Paper no 104, WWW for Europe, 2015, p.14.